الفصل الثاني

مظاهر العولمة في مجال الأعمال

المبحث الأول: ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الهجومية.

المبحث الثالث: تحرير التجارة العالمية.

المبحث الرابع: اندماج الشركات.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثاني

مظاهر العولمة في مجال الأعمال

ظهر ما يعرف بالنظام العالمي الجديد على إثر انهيار المعسكر الشرقي والفكر الاشتراكي، وسيطرت اقتصاديات السوق، وانتشرت الخصخصة كإعلان عن انتصار النظرية الرأسمالية.

لقد أصبح على منظمة القرن العشرين أن تغير أفكارها وأسلوبها لتقوى على التعايش في القرن الواحد والعشرين الذي شهد سعاراً تنافسيًّا بين المؤسسات، وهرولة نحو التكتل والاندماج، وسيطرة التكنولوجيا المعلومات.

فالمؤسسة التي تكتفي بالعمل في السوق المحلية مصيرها الزوال، والتدفق التكنولوجي وتدفق رأس المال قد غيرا من طريقة أداء الأعمال سواء في تصميم المنتج أو تصنيعه أو تمويله وتسويقه، وظهرت التجارة الإلكترونية، وسيطرت الاستراتيجية الهجومية.

لقد أصبح العنصر البشري بما يمثله من ثروة معرفية أحد عناصر الثروة للدول ورأس المال في المؤسسات، وتداخلت الثقافات نتيجة اختلاط الأجناس والأعراق في مؤسسة واحدة تسعى جاهدة لاتخاذ القرارات الإدارية الصائبة.

وقد صاحب العولمة كثيراً من المتغيرات العالمية والمحلية، نعرض لها على النحو التالي:

المبحث الأول : ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

المبحث الثاني : الاستراتيجية الهجومية.

المبحث الثالث : تحرير التجارة العالمية.

المبحث الرابع : اندماج الشركات.

المبحث الأول

ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

شهد النصف الثاني من القرن العشرين اكتشافات عظيمة في كافة مجالات التكنولوجيا، اختصرت الزمن بين الحلم والحقيقة، بين النظرية والتطبيق العملي، وأصبح من المألوف لنا أن نسمع عن اكتشاف جديد بين كل عشية وضحاها، وبات العلماء في خوف من ظهور نظريات حديثة تطيح بنظرياتهم قبل أن ترى النور.

لقد أصبحنا في عصر نسمع فيه بين كل غمضة عين وانتباهتها عن علم جديد ظهر في الأفق مثل البيولوجيا الإحصائية التي استطاع العلماء عن طريقها إعادة صياغة المواد الجينية عبر الحدود البيولوجية للنبات والحيوان والإنسان؛ لاستحداث سلالات ونوعيات متباينة لم تكن موجودة من قبل. والهندسة الوراثية التي استطاعوا من خلالها نقل الجينات من مكانها الطبيعي وزرعها معمليًّا، واستبدال الجينات التالفة بجينات أخرى سليمة، واكتشاف الجينات الخاصة بالعديد من الأمراض مثل السكر والسمنة والصرع والزهايمر، وكذلك الجينن الخاص بإطالة العمر.

لقد استطاعت "التكنولوجيات" الجديدة أن تعطي الإنسان إمكانات وقدرة هائلة في التشخيص والعلاج، واستطعنا بآلات فائقة الصغر أن ندخل تجويفات داخل جسم الإنسان، داخل الشرايين والقنوات المرارية والبولية لإجراء جراحات دقيقة، وأن نجري عمليات خطيرة بالإنسان الآلي، وأن نستبدل الصمامات القلبية التالفة وأن نزيل جلطات قاتلة، وأن نعيد الدم إلى مناطق توقفت فيها الدورة الدموية، وأن نزرع عدداً كبيراً من الأعضاء مثل (الكلى ـ الكبد ـ القلب ـ العظام ـ الجلد ـ الأعصاب...). وفتحت عمليات زراعة ونقل الأعضاء احتمالات رهيبة لتجارة الأعضاء عن طريق العصابات الدولية التي تخطف أو تشتري الآدميين لاستعمالهم واستعمال أعضائهم قطع غيار لمن يملك الثمن[1].

وفي مجال الطبيعة اكتشف العالم المصري أحمد زويل كيمياء الفيمتو ثانية، والطاقة المتجددة وطاقة الفراغ للعالم دافيدبوم، كما تم اكتشاف مواد فائقة التوصيل لدرجة الحرارة العادية بما يبشر بتخفيض سعر الطاقة الكهربائية وبإنتاج مغناطيسات فائقة القدرة.

(1) دكتور حسين كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية، تحديات العولمة، 2002م، ص22، ص23.

ويتمثل الهدف من هذا التقدم التكنولوجي في منح الإنسان تسهيلات في الوقت والجهد والمال، إلا أنها تحولت إلى "غول" يلتهم قدرة الإنسان على التفكير والتأمل، ويسرق وقته ويدمر حياته، ويلتهم أخلاقياته، ويصيب حضارته وثقافته في مقتل نتيجة التفكك الأسري والإدمان وتفشي ثقافة العنف والانتحار وضمور السلام الاجتماعي، وانتشار الاضطرابات العصبية والنفسية وفقدان المشاعر؛ فأفلام العنف والجريمة باتت تحاصر الأطفال والشباب والشيوخ في منازلهم، والحروب المتلفزة أصبحت وجبة يتناولها الجميع، حيث يتم تصوير الحروب وتنقلها أجهزة التلفاز بما فيها من قتل ودماء ودمار.

لقد انتشرت صناعة البرمجيات والوسائط المتعددة التي تمجد ثقافة العنف وتصدّرها للأطفال الذين اختلط عليهم الأمر بين هذه البرامج وما يحدث في الواقع، فليس هناك فرق بين مشهد القتل والتخريب في إحدى ألعاب الكمبيوتر وبين القتل والدمار في الواقع.

لم يعد الإنسان يشعر بأدنى قدر من الأمان أو الاطمئنان إلى مستقبله وهو محاط بمخالب هذا الغول التكنولوجي الذي اقتحم عليه حياته في مأكله ومشربه ونومه ويقظته وحريته وخصوصيته التي تُنتهك في كل لحظة، بعد أن فقد الجو الأسري الدافئ، وانصرف كل فرد في الأسرة الواحدة إلى آلته المفضلة. حتى الأمم والجماعات لم تعد آمنة على نفسها في مواجهة الدول الأخرى أو الجماعات والأفراد الذين يتوافرون على وسائل التدمير والقتل.

وفي نطاق المعلومات انطلقت ثورة أخرى متجاورة مع الثورة التكنولوجية، أو لنقل إنها أكثر منها ضراوة، فتضاعف حجم المعرفة الإنسانية، وتضاعفت قدرة الحواسب الآلية، وظهر السوبر كمبيوتر الذي يمتلك القدرة عن الفهم والإجابة عن الأسئلة واستيعاب المعلومات والترجمة من لغة إلى أخرى، وليس مستغربًا إنتاج نوع متطور منه بقدرة تقارب قدرة العقل البشري تمكن الإنسان من اختزال الوقت واختصار الأماكن.

لقد أصبح الإنسان قادراً على التوقع والاكتشاف المبكر ووضع الحلول المناسبة لمشاكله القادمة الشديدة التعقيد، بعد أن أصبح قادراً على تحليل ومعرفة المشاكل المتعلقة بالطبيعة أو النشاط الإنساني.

وفي مجال الأعمال غيرت التكنولوجيا من طريقة أداء الأعمال، حيث أصبحت عنصراً أساسيًّا في عمليات التصميم والتصنيع والإنتاج والتوزيع، فوفرت الكثير من تكاليف ومن فاقد الإنتاج، وساعدت على إنتاج دقيق مطابق للمواصفات العالمية، بالإضافة إلى ما وفرته من وقت وجهد في الاتصال بالعملاء وفي عمليات التسويق والتوزيع، حيث ساعدت

الحواسب الآلية المنتشرة في المصانع والشركات والبنوك والمنازل على ربط مشارق الأرض بمغاربها. وظهر إلى الوجود ما يعرف بالصيارفة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد.

ولم يعد من المستغرب في الوقت الحالي أن يؤدي بعض الموظفين أعمالهم من خارج منظمات أعمالهم ودون الحاجة إلى الارتباط بمكان العمل، حيث يمكن إرسال ما لديهم من بيانات وتقارير ومعلومات إلى جهات أعمالهم بعد أن مكنتهم النظم المعتمدة على أجهزة الكمبيوتر من تفعيل مهاراتهم.

ولم تقتصر آثار الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات على هذه الجوانب، بل امتدت إلى الاقتصاديين المحلي والدولي، وظهرت آثارها واضحة على الهياكل الاقتصادية وعوامل الإنتاج والإنتاجية والنظم والهياكل والمؤسسات والعلاقات، فانتقل الإنتاج كثيف العمالة إلى إنتاج كثير المعرفة، من إنتاج الوفرة إلى الإنتاج الفائق السرعة، من إنتاج السلع والآلات إلى إنتاج الأفكار، وحلت المعرفة محل رأس المال، وأصبح المستهلك هو المحرك الأساسي للإنتاج الذي تحول إلى إنتاج مفصل مركب معقد سريع التغير لمواكبة التغير في أذواق المستهلك عن طريق اتصال فائق السرعة وخطوط الإنتاج الفائقة المرونة.

كل ذلك اثر بشكل واضح على الهياكل والمؤسسات التي وجدت نفسها مضطرة إلى تقليل حجم العمالة وتغيير طبيعة العلاقة بينها وبين العاملين بها. فأصبحت علاقة متغيرة وقتية لا تكفل للعمال حداً أدنى من الاستقرار. ولا يجد ضمانة سوى في حصوله على عمل في مؤسسة أخرى أو في وظيفة مختلفة، لاسيما إذا كان قادراً على الانتقال والتغيير والتكيف بين عديد من الوظائف والأعمال المختلفة، ولن يتيسر له ذلك إلا إذا كان متوفراً على عديد من الخبرات والقدرات بعد أن تخلت المؤسسات عن فكرة التخصص والتخصص الدقيق في عمل أو حرفة واحدة.

ولا شك أن أهم آثار الثورة التكنولوجية ـ من وجهة نظرنا ـ هي تزايد أرقام العاطلين سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وتزايد معدلات البطالة سنة بعد أخرى، كما لم يعد هناك مجال للحديث عن ولاء العامل للمؤسسة التي يعمل بها، وحل محل هذه العلاقة علاقات وقتية فرضتها حاجة هذه المؤسسات إلى إعادة الهيكلة بين حين وآخر.

ولما كان الإنتاج في الوقت الحالي هو إنتاج كثيف المعرفة يتمثل في إنتاج البرمجيات

وأجهزة الكمبيوتر والإنسان الآلي ووسائل الاتصال، فإن المعرفة تصبح العامل المحدد لاختيار العاملين بالمؤسسات الذين يشترط فيهم قدراً فائقًا من المعرفة والتعليم والقدرة على استعمال العلوم المعقدة والكمبيوتر، بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار حتى يكون من السهل التوصل إلى الابتكارات التي تخلق قدرة المؤسسات على منافسة نظيراتها.

ولقد ساعد تزايد التجارة العالمية وما صاحبها من اتفاقيات على انهيار بعض الاعتبارات التي صاحبت الثورة الصناعية مثل تحديد جنسية المنتج أو بلد منشئه، ولم يعد هناك معنى لوصف صناعة معينة بأنها صناعة وطنية أو أجنبية، فالمنتج الواحد قد تشترك فيه عشرات الدول؛ إحداها تقدم التصميم، والثانية تقدم التمويل، والثالثة تقدم المواد الخام أو جزءاً منها.

ولم يعد هناك مجال للتجارة المحلية أو التجارة بين دولتين؛ فالتجارة أصبحت عالمية، والتعامل لم يعد نقديًّا بل أصبحت المعاملات إلكترونية.

ومن الجدير بالذكر أن التكنولوجيا الحديثة قد ابتلعت ما كان يمثل ميزة نسبية بالنسبة لدولة أو دول بعينها مثل وفرة الأراضي ووفرة الأيدي العاملة أو اعتدال المناخ. فالزراعة تتم بلا أرض زراعية وبلا زراع، والصناعة تتم باستخدام الإنسان الآلي، ولم تعد هناك حاجة لتخزين السلع والبضائع بما يعرّضها للبوار؛ فالاتصال وثيق بين المستهلك وخطوط الإنتاج، ولا حاجة لأن يكون هناك مخزون كبير في ظل الإنتاج المرن المفصل الذي تحدده أذواق المستهلكين.

أصبح لزامًا على كل دولة والدول النامية بصفة خاصة أن تحشد جيوشًا من قواها العاملة التي تتسلح بالخبرات والقدرات والمعرفة التي تساعدها على أن تمتلك ميزة نسبية ذات جدوى اقتصادية من خلال ثروتها المعرفية التي تمكنها من ابتكار أساليب جديدة في حرب شرسة لن تعرف هوادة.

المبحث الثاني

الاستراتيجية الهجومية

تتسم استراتيجية المؤسسات في القرن الحالي بكونها استراتيجية هجومية ذات أسلحة قوية ولم تعد تتبنى أسلحة دفاعية أو حذرة خشية الإهمال والتهميش. لذا أصبح أهم أسلحتها: الانتشار الجغرافي، وقيادة السوق، وفتح أسواق جديدة، والتغلغل السوقي، وتحدي المنافسين.

ومن الجدير بالذكر أنه مع انتصاف القرن العشرين بدأت إرهاصات هذه الاستراتيجية بما صاحبها من صدمات مرعبة وأحداث مأسوية، أو لنقل إنها صورة جديدة لنظام قديم ظهر في شكل مختلف تلاحقت أحداثه بسرعة فاقت قدرة الكثير على متابعته واستيعاب حركته، خاصة وأن طبيعة هذا النظام قد جرت في إطار غير محسوس تسلل إلى عقولنا ليرصد أن قواعده الأساسية هي أن السطوة للأقوياء وقواعد العدالة للضعفاء. فالأغنياء في الدول الغنية يجب أن يحكموا العالم، فيتنافسون فيما بينهم ويقمعون من يقف في طريقهم، يساعدهم في ذلك أغنياء الدول الفقيرة، والآخرون يخدمون ويطيعون ويتحملون.

وليست هذه القواعد سوى صدى لمقولة "تشرشل" في أعقاب الحرب العالمية الثانية: إن حكم العالم يجب أن يكون للدول التي أشبعت حاجاتها، ولو ترك حكم العالم للشعوب الجوعى لكان هناك خطر داهم على العالم بأسره.

لذا يرى بعض المثقفين أن العولمة وحش مرعب، ويطيلون الحديث عن قسوته وجبروته، وبعضهم يراه وباءً خطيراً داهم الناس، تسقط على أثره الضحايا واحداً تلو الآخر. وتتراوح آراؤهم بين قبول العولمة ورفضها دون أن يدروا أنهم أصبحوا كما أصبحنا جزءاً منها. ولما كانت العولمة الحالية هي إحدى جولات العولمة، وجب أن نشير إلى أن العالم شهد حروباً وصراعات على المستويين المحلي والعالمي عقب كل جولة من جولاتها.

لقد شهدت العولمة في صورتها الحالية انتصاراً لاقتصاد السوق وآلياته، وانهيار الشيوعية والاقتصاد الموجه، وظهوراً طاغياً للشركات المتعددة الجنسية، أو كما يراها

البعض المتعدية الجنسية. فهذه الشركات أو المنظمات هي في الواقع منظمات أعمال كبرى عابرة للحدود والبيئات والثقافات توجد في عشرات الدول المضيفة، وهي ترتبط بأنشطة التجارة الدولية والاستثمار فيما وراء البحار، وتتميز بنظرتها الاستراتيجية إلى العالم باعتباره سوقًا واحدة وطريقها إلى ذلك المستوى الرفيع من التقنية.

وساعد على ظهور هذه المنظمات ذلك الشعور المتنامي بتعقد المصالح الدولية وتشابكها، والحاجة إلى تنظيم هذه العلاقات والمصالح عن طريق تنظيمات واتحادات إدارية دولية تطورت إلى منظمات دولية عن طريق المؤتمرات الدولية. ولا يمكن إنكار دور مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في نشر آليات العولمة حتى أصبحت أسواق المال المتطورة والشركات المتعددة الجنسيات خير مثال لها. ولا شك أن الدور المتعاظم لهذه الشركات العملاقة في اتخاذ القرارات المتصلة بتدفقات المال والنقد والسلع والخدمات والتكنولوجيا في السوق العالمية، قد صاحبه انكماش في دور الدولة التدخلي لإدارة الاقتصاد بدلاً من اندماجه في اقتصاد العولمة، وهذا ما سعت إلى تأكيده وفرضه مؤسسات العولمة لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول الفقيرة النامية.

وإذا كانت المناقشة القوية تجعل هامش الربح قليلاً في بادئ الأمر، فقد كان على هذه الشركات تبني استراتيجيات تحسين الربحية للبقاء في دنيا الأعمال دون الاندماج مع غيرها، إلا أن المتغيرات المعاصرة أجبرت الكثير من هذه الشركات على المنافسة القوية والاندماج في تكتلات عالمية لزيادة قوتها والحصول على أكبر مساحة من الأسواق. وفي ظل هذه التكتلات تزداد الأرباح، ويساعد على ذلك السرعة والخدمة والابتكار ومراعاة أذواق المستهلكين.

المبحث الثالث

تحرير التجارة العالمية

كان ظهور المنظمة الاعتبارية إحدى سمات السوق العالمية في ظل العولمة، فالمعلومات والأموال تتدفقان بسرعة فائقة على المستوى العالمي، وتمتلك هذه الشركات أجهزة عالية للتسويق عبر الشبكات الدولية للمعلومات، تقوم بعرض السلع والخدمات واستقبال الطلبات وشحنها إلى مَن يطلبها، متخطية بذلك حواجز التاريخ والجغرافية، فهي قادرة على البيع والشراء في أي بقعة من بقاع العالم تظهر فيها فرصة للتجارة، دون أن يكون هناك محل للتعاقد، ودون أن يكون هناك وجود مادي للمنظمة التي يعملون لحسابها، ودون أن يكون لديها مخزون من السلعة أو الخدمة لتقديمها، حيث إن لديها القدرة على توفيرها في وقت قصير.

لقد ساعد التطور التكنولوجي ـ بعد اندماج هذه الشركات ـ على تخفيض التكاليف وتحسين المنتجات، وتوسيع دائرة توزيعه، وتدفق رأس المال بصورة كبيرة بين الدول، وخلق أسواق جديدة على مستوى الدول، وخلق أنماط استهلاكية.

ولا يخفى على أحد ذلك التغيير الكبير في خريطة التجارة العالمية وما صاحبه من تأثيرات إيجابية على الدول المتقدمة وسلبية على الدول النامية، كما لا يخفى ذلك الدور الذي لعبته وستلعبه اتفاقية الجات باعتبارها من المحددات لواقع ومستقبل التجارة العالمية.

لقد كان لفترة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن المنصرم أكبر الأثر في نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي نعرفها بالجات، كطريق لتحرير التجارة الدولية، وتعددت جولات هذه الاتفاقية ومراحلها حتى وصلت إلى الاتفاق النهائي، وذلك كما يلي:

1ـ مفاوضات جنيف 1947م (23 دولة) 5ـ مفاوضات جنيف 59/62م (26 دولة)
2ـ مفاوضات فرنسا 1949م (13 دولة) 6ـ مفاوضات جنيف 63/67م (5 دول)

3ـ مفاوضات إنجلترا 50/51م (38 دولة) 7ـ مفاوضات جنيف 73/74م (78 دولة)
4ـ مفاوضات جنيف 52/56م (36 دولة) 8ـ مفاوضات جنيف 86/93م (117 دولة)

وتم التوقيع عليها عام 1994م بعد جولة أورجواي، وبدأت منظمة التجارة العالمية في تطبيق الاتفاقية وتنفيذها والإشراف عليها اعتباراً من بداية عام 1995م مع مراعاة السقوف الزمنية الممنوحة لبعض الدول الأعضاء.

وتحكم اتفاقية الجات عدة مبادئ لتحقيق عدة أهداف تتمثل في إزالة العقبات التي تعترض طريق التجارة الدولية لخلق كيان جديد لهذه التجارة يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، بما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاج.

المبدأ الأول: مبدأ عدم التمييز (حقوق الدولة الأولى بالرعاية)

أي المساواة بين جميع الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، بحيث إنه في حالة منح أية دولة عضو إعفاءً أو استثناءً كان لأية دولة أخرى عضو الحصول عليه دون حاجة إلى اتفاق جديد.

استثناءات هذا المبدأ:

1ـ التكتلات الاقتصادية والإجراءات المتعلقة بها جغرافيًّا للدول المتقدمة دون شروط للدول النامية.
2ـ حماية الصناعات الوليدة بالدول النامية.
3ـ العلاقات التفضيلية التي تربط الدول الصناعية المتقدمة ببعض الدول النامية التي كانت مستعمراتها سابقًا.

المبدأ الثاني: مبدأ الشفافية

ويعني استبعاد القيود الكمية في حالة الضرورة لتقييد التجارة الدولية والاعتماد على التعريفة الجمركية.

استثناءات هذا المبدأ:

1ـ العجز الحاد في ميزان مدفوعات بعض الدول.
2ـ الحالات الخاصة باستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية.

3ـ الارتفاع الطارئ في سلعة معينة بصورة تهدد الإنتاج المحلي بخطر الشرط الوقائي .

ويسمى بالقيود الرمادية لأنه يتمثل في استخدام شرط أبيض لتحقيق هدف أسود يتضمن الادعاء بتهديد الصناعة الوطنية على غير الحقيقة .

المبدأ الثالث: مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية

ويعني منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة بهدف الإسراع بمعدل التنمية الاقتصادية بتلك الدول وزيادة حصيلتها من العملات الحرة .

المبدأ الرابع: مبدأ التبادلية

ويعني تخفيف الحواجز الجمركية وغيرها من القيود في إطار تبادلي، أي أن تتم الاتفاقات بين الدول الأعضاء على مزايا لتخفيف الأعباء أو القيود الجمركية تبادليًّا حتى تتعادل الفائدة التي تحصل عليها كل دولة .

استثناءات هذا المبدأ:

1ـ الصناعات الوليد في الدول النامية .

2ـ الإجراءات المتعلقة بالسلع المتعددة الأعضاء مثل المنسوجات .

المبدأ الخامس: مبدأ المفاوضات التجارية

ويقضي باعتبار الجات الإطار الشرعي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات .

لذا، لن تجد الدول النامية أمامها سوى إصلاح هيكل الحماية بما لا يتعارض مع الميزة النسبية لبعض قطاعات النشاط الاقتصادي، ومنح التسهيلات للمستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية وإعفاءات المناطق الحرة، ولن يكون أمام الدول العربية سوى السوق العربية المشتركة لعلاج الآثار السلبية التي نتجت عن اتفاقية الجات، والتي تتمثل في إلغاء نظام الدعم على السلع الغذائية، الأمر الذي تضطر معه الدولة إلى طلب المنح والقروض لاستيراد المواد الغذائية التي تزيد تكلفة وارداتها منها. ولن تستطيع المصانع الصغيرة

مواجهة الأعباء المالية التي تحتاجها للتطوير والتحديث، خاصة في ظل القصور الذي تعانيه الإدارة تجاه المواصفات القياسية المطلوبة.

ولا شك أن هناك بعض الميادين التي سوف تجد فيها الدول النامية نفسها عاجزة عن منافسة الشركات العملاقة في مجال الخدمات إلا إذا بادرت بتشجيع انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مثل هذه المجالات.

وتتسم التجارة العالمية في ظل العولمة بقدرة الشركات على بيع وشراء ما تريد وتتسلم أو تدفع ثمنه بمجرد إنهاء التعاقد ودون الحاجة إلى مصاريف التأمين والنقل والشحن وذلك في وقت لا يقارن مع ما كان مطلوبًا من قبل، ساعد على ذلك شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) التي ساعدت على نقل المعلومات من أقصى الأرض إلى أقصاها في ثوان معدودة.

تلك هي التجارة الإلكترونية (**E.Trade**)، فلا تتكلف الشركة سوى أن تنشئ لها موقعًا وعنوانًا تعرض من خلاله منتجاتها وأسعارها ومنافذ بيعها، فهي تجارة بلا أسواق، أو هي تجارة في أسواق بلا حدود تتخطى حواجز الزمن والجغرافيا. وقد ساعد استخدام بطاقات الدفع ـ بجانب الإنترنت ـ على انتشار هذه التجارة. وإن لم تستطع الشركات في الدول النامية تطوير نفسها وخوض غمار التجارة الإلكترونية فلتتبوأ مقعدها في عالم النسيان.

المبحث الرابع

اندماج الشركات

أصبح اندماج الشركات سمة رئيسية سواء على المستويين الإقليمي أو العالمي لمواجهة المنافسة الشرسة ولتخطي العقبات المتمثلة في تدني الربحية والمستويات الإدارية والمالية. وقد كانت أوروبا الموحدة وأمريكا واليابان ـ وهي جميعا دول متقدمة ـ أول من قاد حركة الاندماج لتعزيز مراكزها الآلية والتنافسية.

وشهد عام 1998م اندماج بعض شركات البترول العالمية العملاقة مثل شركة موبيل وشركة أكسون في شركة أكسون موبيل كورب بقيمة تجاوزت الثمانين مليار دولار ورأس مال متداول يتجاوز الـ(240) مليار دولار. وكذلك اندماج أكبر شركتين لإنتاج السيارات هما شركة كرايسلر الأمريكية وشركة دايملر بنز الألمانية بقيمة تجاوزت الـ (الخمسة وسبعين) مليار دولار في شركة جديدة باسم دايملر كرايسلر إيه جي.

كما حدث في مجال الاتصال والإعلام اندماج شركة تايم وارنر التي كانت تعمل في مجال الإعلام والخدمات الترفيهية، وشركة أمريكا أون لاين لخدمات الإنترنت، وتقدر القيمة السوقية لرأس المال المتداول للشركة الجديدة بنحو (350) مليار دولار، وهو ما يعادل إجمالي الناتج المحلي الهندي الذي يأتي في المرتبة الخامسة عشرة على مستوى العالم[1].

وسبق ذلك بقليل موجة عارمة من الاندماجات في القطاع المصرفي مثل اندماج بنك أوف أمريكا مع بنك تشيز بنك، وبنك بانكرز تراست الأمريكي مع ديوتسن بنك الألماني، ومؤسسة سيتي كوربوريشن وشركة ترا فيلرز، رغم أن الأولى كانت تعمل في المجال المالي والثانية تعمل في مجال النقل والسياحة.

وشهد القطاع المالي والمصرفي الأوروبي هوجات من الاندماج بلغت قيمتها 400 مليار دولار في أوروبا وحدها، 500 مليار دولار في القطاع ذاته في باقي دول العالم المتقدم في سنة 1997م.

وقد ترتب على اندماج الشركات والمؤسسات عدة نتائج أهمها:

أولاً: تكوين احتكارات كبيرة: حيث أصبح من الصعب منافسة هذه الشركات المندمجة العملاقة في ظل اقتصاد السوق الحر، وفرضت سيطرتها على السوق بدرجة كبيرة.

ثانيًا: تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير: ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بلغ إجمالي أصول البنوك المندمجة خلال عام 1998م ما يقرب من (240) بليون دولار، وترتب على ذلك خفض تكاليف الإنتاج.

ثالثًا: تمكين الشركات الدامجة من شراء أصول تقل تكلفتها عن قيمتها الحقيقية في السوق.

رابعًا: تمكين الشركات الجديدة من تنويع أوعيتها الاستثمارية وبالتالي تخفيض درجة المخاطر.

خامسًا: تحسين الكفاءة الإدارية للشركات الجديدة عن طريق تغيير إدارتها.

وتمتلك هذه الشركات وتسيطر على الإنتاج أو التسهيلات الخدمية خارج الحدود التي قامت فيها، حيث يمتد نشاطها إلى العديد من الدول التي يرى فريق من الاقتصاديين ضرورة أن يتحقق 20٪ على الأقل من الدخل الكلي للشركة داخل هذه الدول المضيفة التي يمكنها الاستفادة من عدة أوجه مثل:

1ـ تكوين رأس المال في دولة لا يكفي رأس المال الوطني بها لإقامة المشروعات، حيث تأتي الشركة المتعددة الجنسيات بأرصدة جديدة، وغالبا ما يكون لديها القدرة على اجتذاب رأس المال الأجنبي والوطني المحلي لإقامة المشروع.

2ـ تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تقليل الواردات وزيادة الصادرات، وإن كان ذلك لا يحدث في المدى الزمني القصير.

3ـ خلق فرص عمل للمواطنين بأجور غالبًا ما تفوق الأجور التي تقدمها المشروعات الوطنية.

4ـ تنمية الكفاءات البشرية الوطنية من خلال ما توفره من برامج تدريب لرفع مهارة العاملين بها.

5ـ تنمية الإقليم الذي يقوم به المشروع والتي لا تستطيع الدولة المضيفة القيام به لارتفاع تكلفته.

6ـ تنمية الصناعة في الدولة المضيفة، حيث تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني.

---

(1) جريدة الأهرام بتاريخ 17/ 1/ 2000م، ص6، مقال بعنوان اندماج القرن بين الإنترنت وعالم الترفيه، زواج المصالح بين العمالقة، بقلم سجيني دولرماني.

7ـ نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة. فمثل هذه الشركات ينقل إلى الدول المضيفة أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا خدمة لمصالح الشركة، كما تنقل إليها المهارات الإدارية العالية.

وحتى لا يقودنا التفاؤل إلى رؤية أحد وجهيِ العملة دون الآخر، نرى أن مثل هذه الشركات لن تكون خيراً خالصا للدول المضيفة كما أنها لن تكون شرا خالصا، ويختلف مقدار الخير والشر باختلاف ظروف كل دولة منها. ونرى أن هناك بعض السلبيات التي يمكن أن تصاحب إقامة الشركات المتعددة الجنسية في إحدى الدول المضيفة، نذكر منها:

1ـ السيطرة على القطاعات الصناعية المماثلة لنشاطها في إقليم الدولة المضيفة.

2ـ استخدام التكنولوجيا الفائقة التي لا تحتاج إلى العنصر البشري، الأمر الذي يترتب عليه زيادة العطالة في الدول المضيفة وهي غالبا من الدول النامية التي تعتبر اليد العاملة ميزة نسبية فيها.

3ـ التأثير السلبي على ثقافة الدول المضيفة. فغالبا ما تصطحب هذه الشركات فيما تخالف قيم هذه الدول وتتعارض معها، وقد يكون من صالحها الترويج لعادات استهلاكية جديدة سيئة مثل ما حدث من شركات الكوكاكولا والشيبسي والبيتزا. فثقافة الغرب المتقدم الذي يمتلك هذه الشركات ثقافة مادية تختلف عن الثقافة الروحية التي تسود المجتمعات النامية في الشرقين الأقصى والأدنى وإفريقيا وآسيا.

4ـ الإضرار بالدولة المضيفة. وقد أثبتت التجارب أن مثل هذه الشركات غالبًا ما تتهرب من دفع الضرائب، وتستخدم أساليب ملتوية لتحويل العملة الأجنبية أو تهريبها بمعنى آخر، كما قد تلجأ إلى المغالاة في أسعار التكنولوجيا التي تبيعها لهذه الدولة، أو في مقابل منح الترخيص بإنتاج وتسويق سلعها أو استخدام علامتها التجارية.

5ـ التدخل في سياسات حكومة الدولة المضيفة. وأول ما تلجأ إليه هذه الشركات هو الضغط على الحكومة لوقف إنتاجها النظير ممن السلع والخدمات، وقد تكون الشركة وسيلة الدول المتقدمة للتدخل في سياسات الدول المضيفة النامية.